الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٦/٢/٣
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/٤/٢٩
تاريخ نشـر البحث : ٢٠٢٦/٦/٣٠

التربية السياسية وأثرها في تحقيق التنمية المُستدامة في العراق

Political education and its impact on achieving sustainable development in Iraq

م. م. ديانا حسين علي
Diana huseein ali
جامعة كركوك / كلية القانون والعلوم السياسية
university of Kirkuk - College of law and political science
Dianah.ali@uokirkuk.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

المُلَخَّص

تُعدّ التربية السياسية إحدى المداخل الأساسية لتكوين المواطن الواعي القادر على المشاركة الفعّالة في الحياة العامة، وصياغة القرارات التي تؤثر في مستقبل مجتمعه. ومع التحولات العالمية الراهنة وازدياد الحاجة إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، برزت أهمية تعزيز الثقافة السياسية لدى الأفراد، بوصفها عاملاً داعماً لترسيخ قيم المواطنة، والحوكمة الرشيدة، والمشاركة المجتمعية، والمسؤولية تجاه الموارد العامة. يهدف هذا البحث إلى دراسة العلاقة التفاعلية بين التربية السياسية والتنمية المستدامة، والكيفية التي يمكن من خلالها أن تسهم البرامج التعليمية والتثقيفية في بناء مجتمع قادر على تبنّي سياسات تنموية فعّالة ومستدامة. وتلخّص هذه الدراسة أنّ التربية السياسية إذا ما تكاملت مع رؤية وطنية واضحة واستراتيجيات تعليمية هادفة، تشكّل أداة مركزية لإعداد مواطن يمتلك الوعي السياسي والمعرفة التي تمكنه من دعم مسار التنمية المستدامة وتحقيق أهدافها على المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: التربية السياسية، التنمية السياسية، الوعي السياسي، المشاركة السياسية، تحديات التربية السياسية.

Abstract

Political education is considered one of the fundamental approaches for shaping an informed citizen capable of effective participation in public life and in formulating decisions that influence the future of their society. With the current global transformations and the increasing need to achieve sustainable development in its economic, social, and environmental dimensions, the importance of enhancing individuals' political awareness has become more evident as a supporting factor in consolidating the values of citizenship, good governance, community participation, and responsibility toward public resources. This research aims to examine the interactive relationship between political education and sustainable development, and to explore how educational and awareness programs can contribute to building a society capable of adopting effective and sustainable development policies. The study concludes that political education—when integrated with a clear national vision and purposeful educational strategies—constitutes a central tool for preparing citizens who possess the political awareness and knowledge needed to support the path of sustainable development and achieve its long-term goals.

Keywords: Political education, political development, political awareness, political participation, challenges of political education.

المقدمة:

تعدّ التربية السياسية إحدى الركائز الأساسية في بناء الوعي المجتمعي وترسيخ قيم المواطنة الفاعلة، إذ تقوم بتزويد الأفراد بالمعرفة السياسية، وتنمية قدراتهم النقدية، وتعزيز مشاركتهم في صنع القرار. وفي الدول التي تمر بمرحلة إعادة بناء مؤسساتها وتحديث بنيتها السياسية والاقتصادية –كما هو الحال في العراق– تكتسب التربية السياسية أهميةً مضاعَفَة؛ نظراً لدورها في ترسيخ ثقافة الديمقراطية، ونبذ العنف، ودعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وقد باتت التنمية المستدامة إطاراً شاملاً للتقدم في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وهي لا تتحقق إلا بوجود مجتمع واعٍ يمتلك فهماً للدور الذي يضطلع به المواطن في حماية الموارد، واحترام القانون، وتعزيز الشفافية والمساءلة. ومن هنا تبرز أهمية الربط بين التربية السياسية والتنمية المستدامة بوصفهما مسارين متكاملين يسهمان في بناء دولة قادرة على مواجهة التحديات وتحقيق رفاهية المجتمع. وفي السياق العراقي، اكتسب هذا الموضوع أهمية خاصة بعد عام ٢٠٠٣، حيث شهد العراق تحولات سياسية عميقة صاحبها ضعف في الوعي السياسي لدى قطاعات واسعة من المواطنين، مما انعكس على مستوى المشاركة العامة، وانتشار الفساد، وتذبذب الاستقرار؛ لذلك تَطرَح هذه الدراسة سؤالاً محورياً حول مدى إسهام التربية السياسية في تعزيز فرص تحقيق التنمية المستدامة في العراق، وإمكانية توظيفها كأداة استراتيجية لإعادة بناء الدولة وتحسين جودة الحوكمة وإشراك المواطنين في الإصلاح.

أهمية البحث: تنبع أهمية البحث من عدة جوانب، أبرزها:

١- الأهمية المعرفية، إذ يسلّط الضوء على العلاقة بين التربية السياسية والتنمية المستدامة، وهي علاقة لم تُدرَس بعمق في كثير من الأدبيات العربية.

٢- الأهمية التطبيقية، إذ يقدم تصوراً حول كيفية توظيف التربية السياسية كأداة لتعزيز ثقافة التنمية المستدامة في المدارس والجامعات والمؤسسات المجتمعية.

٣- الأهمية المجتمعية، أي يعالج البحث الحاجة الملحّة لإعداد جيل يمتلك الوعي السياسي والسلوك المسؤول لدعم السياسات التنموية.

٤- الأهمية الوطنية، إذ ينسجم مع التوجهات الوطنية والدولية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGS) بحلول عام ٢٠٣٠.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

١- تحليل مفهوم التربية السياسية وبيان مرتكزاتها ودورها في بناء المواطن الواعي.

٢- استكشاف العلاقة بين التربية السياسية والتنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية.

٣- تحديد آليات إدماج التربية السياسية في المؤسسات التعليمية والمجتمعية.

٤- بيان أثر الوعي السياسي والمشاركة المجتمعية في دعم برامج التنمية المستدامة.

٥- رصد التحديات والمعوقات التي تواجه تطبيق التربية السياسية في المجتمعات العربية، واقتراح حلول لتعزيز فعاليتها.

٦- بلورة توصيات عملية لصناع القرار والمختصين في مجال التربية والتنمية.

إشكالية البحث: تتمثل إشكالية البحث في السؤال الرئيسيّ الآتي: إلى أيٍّ مدى تسهم التربية السياسية في تعزيز وعي الأفراد وتنمية سلوكهم بما يدعم تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع؟ ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة:

١- ما مفهوم التربية السياسية وما أهم آلياتها؟

٢- كيف تسهم التربية السياسية في ترسيخ قيم المواطنة والحوكمة والمسؤولية المجتمعية؟

٣- ما طبيعة العلاقة بين المشاركة السياسية الواعية ومتطلبات التنمية المستدامة؟

٤- ما أبرز التحديات التي تعيق دور التربية السياسية في تحقيق التنمية المستدامة؟

فرضية البحث: تفترض الدراسة أنَّ: "التربية السياسية الفعّالة تسهم بصورة مباشرة في تحقيق التنمية المستدامة من خلال ترسيخ الوعي السياسي، وتعزيز المشاركة المجتمعية، وتطوير قيم المواطنة الفاعلة الداعمة للحوكمة الرشيدة وصنع القرار السليم"، وتشير الفرضية إلى أن ضعف حضور التربية السياسية في المؤسسات التعليمية والمجتمعية يؤدي إلى فجوة في الوعي التنموي وانخفاض مستوى المشاركة المسؤولة في الشؤون العامة.

منهج البحث: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي- التحليلي الذي يقوم على:

١- وصف واقع التربية السياسية في العراق ومؤسساتها وبرامجها.

٢- تحليل علاقتها بمتطلبات التنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية).

٣- استنباط أوجه التأثير المتبادل بين الوعي السياسي والتنمية المستدامة. كما تستفيد الدراسة من المنهج البنيوي- الوظيفي؛ لفهم دور التربية السياسية كوظيفة بنيوية في بناء الدولة وتعزيز الاستقرار.

المبحث الأوَّل: ماهيّة التربية السياسية والتنمية المستدامة

يشكّل مفهوما التربية السياسية والتنمية المستدامة محورينِ أساسيينِ في الدراسات المعاصرة؛ لما لهما من دورٍ مهم ومحوريّ في تشكيل وعي المجتمع وتوجيه السياسات العامة؛ لذا لا بدَّ من توضيح مسألة في غاية الأهمية، وهي أنَّ الأسس الفكرية تجعل من التربية السياسية عنصراً مسانداً للتنمية المستدامة، فالوعي السياسي -وهو أحد مخرجات التربية السياسية- يساهم في تعزيز ثقافة الاستدامة وفهم أهدافها والمشاركة في تحقيقها على مستوى الفرد والمجتمع؛ لذا كان لا بدَّ من تناول المفهومينِ في إطار نظري موحَّد يتيح فهماً أعمق للعلاقة بين المعرفة السياسية ومتطلبات الاستدامة، ويمهد لدراسة موضوعية أكثر اتساعاً حول دور التربية في دعم المشروع التنموي الحديث.

المطلب الاول: التربية السياسية وأهدافها

تعد التربية السياسية من أهم وظائف النظام السياسي، الذي يسخر إمكانياته وخبراته من أجل تنفيذ برامجه في التنشئة والتربية السياسية التي سوف تضمن له الولاء لاحقاً وتمنحه الشرعية، ولقد اهتمت الحضارات القديمة بهذا الأمر، فلقد أشار أفلاطون في كتابه (الجمهورية) بضرورة رعاية من سوف يتولى الحكم بشكل خاص حيث يربى على الصفات الحسنة، وكذا الحال بالنسبة لأرسطو في كتابه (السياسة)، فجعل من ضمن واجبات الحاكم الاهتمام بتربية الأحداث، وإنَّ إهمال هذه المهمة سيضر بمستقبل سياسة الدولة[i]

أما في وقتنا المعاصر، فقد ظهر مصطلح التربية السياسية للدلالة على عملية إعداد المواطن الصالح الذي يعرف واجباته ويؤديها من تلقاء نفسه، كما يعرف حقوقه فيسعى إلى اكتسابها بالطرائق المشروعّة[ii]، كما يُعرّفها البعض أنّها غرس القيم والمعتقدات والاتجاهات السياسية في الجيل الناشئ على يد الجيل الأسبق عن طريق العديد من المؤسسات، حيث تتم عملية نقل المعتقدات والقيم الأخلاقية مع الخبرات، وكل هذه المكونات للنظام والثقافة السياسية بنجاح الى الجيل المستقبلي[iii].

حيث تبدأ هذه العملية منذ مرحلة الطفولة وتستمر في حياة المواطن حيث يتم تهيئة الطفل منذ دخوله في رياض الأطفال ومرحلة التعليم المبكر للمشاركة في المجتمع من خلال اكتساب المهارات والمعارف الضرورية لتعزيز مشاركته السياسية في المجتمع[iv].

أما أهداف التربية السياسية، فيمكن حصر أهمها:

- غرز و زرع القيم السياسية الأساسية لدى أفراد المجتمع، وتربيتهم بشكل علمي وعملي، بشكلٍ يساعد في توجيه سلوكياتهم بطريقة تخدم المجتمع كونهم مواطنين صالحين فاهمين ومدركين للأنساق السياسية في مجتمعاتهم وتحليلها بطريقة علمية مدروسة، الأمر الذي سوف يعزز لاحقاً إيمانهم بالمشاركة السياسية التي ستحقق مصالح متبادلة بين المجتمع و الدولة[v].
- التدريب على احترام آراء الآخرين المخالفة لآرائنا ومعتقداتنا وكيفية تبادل الآراء والمناقشة بعيداً عن التعصب[vi].
- التعويد على احترام القانون والالتزام باتجاه الأنظمة المجتمعية وكل ما يرتبط بذلك من احترام العدالة والحرية كقيم مجتمعية[vii].
- للتربية السياسية دور في خلق ثقافة سياسية تعزز وتزيد من قيمة المشاركة والتعاون وتدعم الاعتزاز بالوطن[viii].
- توفر التربية السياسية فرصة للمتعلم على فهم النظام القائم وحقوقه وواجباته كمواطن[ix].
- غرس وتنمية الولاء والانتماء للوطن أرضاً وشعباً ونظاماً، وكذلك تغرس الاستعداد للتضحية من أجل الوطن وعزته وسلامته، وتدفع المواطن للعمل من أجل الحفاظ على ثرواته وتراثه لتحقيق تقدمه وازدهاره[x].
- التحرر من التعصب المذهبي والطائفي والعرقي، إذ إنّ لكل مواطن قيمته وأهميته مهما اختلفت انتماءاته الطائفية أو العرقية[xi].

المطلب الثاني: التنمية المستدامة وأهدافها

لا شكَّ أنَّ مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم الجديدة في الفكر التنموي الذي يقوم على فكرةٍ أساسها أنَّ التنمية تبدأ بالناس وأنها لا يمكن أن تحدث إلا عندما يكون الناس مسؤولين عن توفر شروطها؛ وبناءً على ذلك فهي نتاج أشكال العمل الجماعي التي تقوم على الإدارة الطوعية لا القسر، وأنَّ التنمية لن تكون مستدامةً إلا إذا تم اعتماد منظور يلحظ العلاقة بين الأجيال اللاحقة[١٢].

أما ولادة مفهوم التنمية المستدامة، فكانت في مؤتمر (ستوكهولم) عام ١٩٧٢، حيث وُضِعَت خطوطه الأولى، وفي عام ١٩٨٧ نشرت اللجنة العالمية المعنية بشؤون البيئة والتنمية المستدامة (لجنة بورتلاند) تقريرها الرسمي، وعرَّفت التنمية المستدامة بأنَّها عملية مجتمعية واعية ومستمرة، يتم توجيهها وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغيُّرات سياسية واجتماعية واقتصادية،

تتيح المجال لتحقيق نمو متزايد لإمكانيات المجتمع المعني، وكذلك شملت التنمية معنى التحسن المستمر لنوعية الحياة في هذا المجتمع(١٣)، من خلال إعداد المواطن المتعلم المتسلح بالمعرفة والقيم السائدة في المجتمع، وهنا لا بدَّ أن يكون للرؤى المستقبلية لأي نظام تعليمي أو تربوي هي إعداد موارد بشرية نحو التركيز على الاقتصاد المعرفي؛ لتحقيق التنمية المستدامة، كالثورة العلمية والتكنلوجية التي أصبح لها أثر واضح في قطاعات المجتمع كلها؛ وذلك لما منحته من آفاق مهمة في إيجاد وخلق فرص عمل؛ الأمر الذي دفع إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة، فارتبط نمو المجتمعات بمقدار ما تملكه من التطور التكنلوجي الذي من خلاله تستطيع أن تنهض بمستوى أفرادها وسد احتياجاتهم(١٤).

فالتنمية المستدامة تقوم على ثلاث ركائز: الإنسان، الموارد، البيئة، وكذلك تشير إلى مجموعة واسعة من القضايا، إذ تنطوي على نهج متكامل في إدارة الاقتصاد والبيئة والاهتمام بالمجالات البشرية التي تشمل تعلّم القراءة والكتابة والاهتمام الأول هو التركيز على تحسين نوعية الموارد البشرية(١٥).

أما المؤتمر الدولي للأمم المتحدة المنعقد في (كوبنهاكن) عام ١٩٩٥ فقد تبنى رؤية سياسية واقتصادية وروحية وأخلاقية للتنمية المستدامة، مبنيةً على احترام كرامة الإنسان وحقوقه والمساواة والاحترام والسلام والديمقراطية والتضامن في المسؤولية، فضلاً عن الاحترام والتسامح لمختلف القيم الدينية والاخلاقية والخلفيات الثقافية للشعوب(١٦).

أما الجانب الآخر الذي تركز عليه التنمية هي موضوع البيئة والتنمية التي باتت شائكة ومستعصية وتتطلب تدخّل ومعالجة دولية شاملة، وإن التنمية المستدامة يجب أنْ تلبّي الشروط البيئية بقدر تبنّيها الاحتياجات السكانية الحياتية وكذلك استخدام الموارد الاقتصادية استخداماً رشيداً، وهذا ما يعتمد على الوعي الإنساني والحفاظ على مستويات البيئة وتجددها، وإلا فإنها تنمية ضارة تؤدي إلى الفناء(١٧).

أما السمات الأساسية للتنمية المستدامة فهي:(١٨)

١٠ إنها تختلف عن التنمية بشكل عام بوصفها أشد تداخلاً وتعقيداً، لا سيما فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية.

٢٠ التنمية المستدامة تقوم أساساً على تلبية متطلبات الشرائح الأكثر فقراً وتسعى إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم.

٣٠ للتنمية المستدامة بعدٌ نوعيٌّ يتعلق بتطوير الجوانب الروحية والثقافية والإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

وللتنمية المستدامة جملة من الأهداف، يمكن اختصارها بالآتي:(١٩)

- تطوير وتحسين مستوى معيشة الفرد، خاصةً الطبقة الفقيرة.
- نقل النظم السياسية التقليدية إلى نظم سياسية حديثة.
- تحقيق التكامل الوطني عن طريق تذويب الفوارق الثقافية والعرقية والإيديولوجية في بوتقة الوطنية وفي إطار النظام السياسي كله.
- تعميم التعليم الابتدائي للجميع.
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

المبحث الثَّاني: العلاقة بين التربية السياسية والتنمية

تُعدّ التربية السياسية من الأسس الضرورية لبناء مجتمع ديمقراطي واعٍ، حيث تعمل على تشكيل وعي المواطن وتمكينه من ممارسة حقوقه السياسية والاجتماعية بطريقة فعالة ومسؤولة، ويُنظر إلى مشاركة المواطن في عملية صنع القرار بوصفها إحدى ركائز النظام الديمقراطي، فهي ليست مجرد حق قانوني، بل ممارسة سياسية تنبع من وعي عميق بالمسؤولية تجاه القضايا العامة، ومن هنا تنبع العلاقة الجوهرية بين التربية السياسية والمشاركة في صنع القرار، فكلما ازداد وعي المواطن، ازدادت مشاركته في صياغة السياسات العامة وصنع القرار.

المطلب الاول: المشاركة في صنع القرار ومحاربة الفساد

المقصود بالمشاركة في صنع القرار هو إسهام المواطن في تحديد السياسات العامة، والمشاركة في القرارات السياسية أو الإدارية أو الاقتصادية التي تمس مصالحه، سواء من خلال الانتخابات، أو الاستفتاءات، أو الانخراط في المجالس المحلية، أو من خلال منظمات المجتمع المدني، إذ يُعرِّف "روبرت دال" المشاركة بأنّها "القدرة المتكافئة للأفراد على التأثير في نتائج القرار السياسي"[٢٠]

تلعب التربية السياسية دورًا محوريًا في نشر الوعي الديمقراطي بين المواطنين، حيث تُعزّز من فهمهم لحقوقهم وواجباتهم السياسية، وتُنمّي لديهم الإحساس بالمسؤولية تجاه الشأن العام، فالمواطن الواعي هو مواطن قادر على اتخاذ مواقف عقلانية والمشاركة في صياغة القرارات السياسي[٢١].

وتشير دراسات البنك الدولي إلى أنَّ "التحولات الديمقراطية الناجحة ارتبطت بشكل وثيق بنشر التربية السياسية في المدارس والمؤسسات المدنية"[٢٢]، ومن خلال التربية السياسية، لا يكتفي المواطن بفهم النظام السياسي، بل يكتسب مهارات الحوار والمساءلة والتفاوض، ما يؤهله للمشاركة بفعالية في صياغة القرار عبر التصويت، الانخراط في الحملات الانتخابية، المشاركة في المجالس المحلية، إطلاق

المبادرات المجتمعية، ويلاحظ الباحث "هنتغتون" أن ضعف المشاركة السياسية يعود غالبًا إلى غياب التربية السياسية الملائمة التي تنمّي حس المسؤولية المدنية لدى المواطنين[٢٣]

فحين يُشارك المواطن الواعي في صنع القرار، يشعر بامتلاك القرار السياسي، ما يُعزز من شرعية النظام السياسي، ويُقلّل من فرص العنف أو الاحتجاج غير المنظم، كما تُمكّن التربية السياسية المواطن من فهم الفروق بين الأدوار المختلفة لمؤسسات الدولة، مما يقلل من الالتباس ويزيد من الفاعلية في التواصل مع السلطات، يقول عالم السياسة "توماس باتمان": "إن الشعور بالمشاركة السياسية يولَد من المعرفة، ولا معرفة بلا تربية سياسية منهجية"[٢٤]

وعلى الرغم من أهمية التربية السياسية، إلا أنَّ هناك عدة معوقات تؤثر في فاعليتها:

- ضعف المناهج التعليمية وعدم إدماج مفاهيم السياسة بشكل مباشر.
- الخوف من التسييس داخل المدارس والجامعات.
- سيطرة الإعلام الرسمي على الخطاب السياسي.
- ضعف الإرادة السياسية في بعض الأنظمة السلطوية.

حيث يؤكد "فليب شميتر" أنَّ "الأنظمة غير الديمقراطية تميل إلى تقليص التربية السياسية؛ لأنها تُهدد باحتكارها للسلطة"[٢٥].

التربية السياسية ومحاربة الفساد

يُعدّ الفساد أحد أبرز المعوقات أمام التنمية الشاملة، ويؤثر سلبًا في كفاءة مؤسسات الدولة وثقة المواطن بالنظام السياسي، وعلى الرغم من تنوع الاستراتيجيات التي تنتهجها الدول لمحاربته، إلا أن المعالجة الوقائية عبر التربية السياسية تظل أكثر استدامة وفاعلية، فبناء وعيٍ سياسي لدى المواطنين، وتربيتهم على النزاهة والمساءلة والشفافية، يُشكّل خط الدفاع الأول ضد الفساد بأشكاله كلها، فالفساد هو "استغلال السلطة لتحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة"، ويأخذ صورًا متعددة مثل الرشوة، المحسوبية، اختلاس المال العام، سوء استخدام الموارد، غياب الشفافية في اتخاذ القرار، وحسب تعريف منظمة الشفافية الدولية: "الفساد هو إساءة استخدام السلطة المخوّلة لتحقيق منافع شخصية"[٢٥]

وتكون مساهمة التربية السياسية في محاربة الفساد من خلال:

- بناء وعي عام حول مخاطر الفساد، إذ تساهم التربية السياسية في توعية المواطنين بأشكال الفساد وآثاره على التنمية والعدالة الاجتماعية.
- المواطن الواعي سياسيًا يدرك أن الفساد يُضعف الدولة ويزيد الفقر ويُعطّل الاستثمار[٢٦]

المطلب الثاني: التربية السياسية وتحفيز ثقافة المساءلة والمطالبة بالشفافية

تُعدّ التربية السياسية أحد المرتكزات الأساسية في بناء المواطن القادر على فهم حقوقه وواجباته، والمشارك في مراقبة مؤسسات الدولة والتأثير في القرارات العامة. ومع تزايد التحديات التي تواجه الأنظمة الديمقراطية في العالم—مثل ضعف الثقة بالمؤسسات، وانتشار الفساد، وتراجع المشاركة السياسية برزت الحاجة إلى معالجة هذه الفجوة عبر تربية سياسية فعّالة تُسهم في ترسيخ ثقافة المساءلة والمطالبة بالشفافية.[٢٧]

إنَّ التربية السياسية تُدرّب الأفراد على المطالبة بحقهم في الوصول إلى المعلومات، وتعزز من مبدأ "المساءلة المجتمعية"، حيث يراقب المواطن أداء المسؤولين ويُطالب بتقارير الإنجاز، حيث تؤكد دراسة البنك الدولي أن "المجتمعات ذات التعليم السياسي المرتفع تُمارس رقابة أكبر على المال العام وتُقلل من فرص الفساد المؤسسي"[٢٨]

كذلك تعمل التربية السياسية على غرس قيم النزاهة والمسؤولية، فترسيخ منظومة قيمية تتأسس على النزاهة، الأمانة، العمل للصالح العام، مقاومة الإغراءات والضغوط، كما تؤدي دورًا مهمًا في تنمية الحس الأخلاقي، خاصة لدى النخب السياسية المستقبلية، ففي دراسة نُشرت في مجلة الأخلاق السياسية، ثبت أنَّ إدماج مفاهيم النزاهة في المناهج السياسية الجامعية يُقلِّل من ميل الشباب لتبرير السلوك الفاسد[٢٩]

وللتربية السياسية دورٌ في تعزيز مشاركة المواطن في الرقابة على القرار العام، فالمواطن المتعلم سياسيًا يملك الأدوات التي تمكّنه من خلال:

- مراقبة الموازنات العامة.
- المشاركة في المجالس المحلية.
- فضح الممارسات المشبوهة عبر وسائل الإعلام أو المجتمع المدني.

وبحسب دراسة لجامعة هارفارد: "المشاركة المجتمعية المستندة إلى تربية سياسية متينة تؤدي إلى كشف الفساد المحلي بشكل أسرع من آليات الرقابة البيروقراطية"[٣٠]

أولاً: دور التربية السياسية في تعزيز ثقافة المساءلة

للتربية السياسية دور مهم وأساسي من أجل بناء وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم وتعزيز فهمهم لآليات العمل السياسي ومؤسسات الدولة، من خلال:

١- بناء الوعي بحقوق المواطن: تسهم التربية السياسية في تعريف المواطن بحقوقه الدستورية، بما فيها حقه في مراقبة أداء الحكومة، والمساءلة البرلمانية، وحرية الحصول على المعلومات، كلما زاد وعي الأفراد بحقوقهم، ارتفعت قدراتهم على المطالبة بالمحاسبة.(٣١)

٢- تنمية مهارات التفكير النقدي، حيث يسمح التفكير النقدي للمواطن بتمييز المعلومات الصحيحة من غيرها، واكتشاف الفساد الإداري والمالي، وعدم القبول بالأداء الضعيف للمؤسسات، وهذا عنصر أساسي في بناء سلوك مساءلة للأفراد.(٣٢)

٣- تساعد التربية السياسية في خلق مواطن فاعل في الرقابة الشعبية.

٤- تمنح التربية السياسية الشباب القدرة على استخدام أدوات الرقابة الشعبية مثل:(٣٣)

- متابعة أداء الحكومة.
- المشاركة في الحملات المدنية.
- استخدام الإعلام الرقمي لمساءلة المسؤولين.
- دعم مطالب الإصلاح.

هذه الأنشطة تعتمد بصورة مباشرة على وعي المواطن بحقوقه وواجباته، وعلى فهمه للقانون والدستور.

ثانياً: التربية السياسية والمطالبة بالشفافية

مما لا شك فيه أن التربية السياسية تعزز من وعي الأفراد بحقوقهم وواجباتهم، وتغرس قيم المشاركة المسؤولة في صنع القرار وخدمة الصالح العام، ويكون ذلك من خلال:

١- تمكين المواطن من قراءة البيانات والمعلومات الحكومية، فمن خلال التربية السياسية يصبح المواطن قادرًا على قراءة الميزانيات، وأرقام الإنفاق العام، ومقارنة الوعود الحكومية بالإنجازات الفعلية، فهذا الوعي يزيد من قدرته على المطالبة بالكشف عن المعلومات.

٢- نشر ثقافة الحق في الوصول إلى المعلومات حيث ترسّخ التربية السياسية قناعة أن المعلومات العامة ملك للمجتمع، وأن إخفاءها يمسّ جوهر الديمقراطية، وبالتالي، فهي تحفّز المطالبة بقوانين تضمن الشفافية.(٣٤)

٣- الحد من انتشار الفساد، إذ تشير الدراسات إلى أن المجتمعات التي تتمتع بتربية سياسية جيدة تمتلك معدلات فساد أقل؛ لأن المواطنين أكثر تدقيقًا في أداء المؤسسات، وأكثر جرأةً في مواجهة الاختلالات.

إن ترسيخ ثقافة المساءلة والعدالة في المجتمع يواجه مجموعةً من التحديات، أهمها:

١- ضعف الثقة بين المواطن والمؤسسات، إذ يُعَد فقدان الثقة مشكلة عالمية تضعف فعالية التربية السياسية؛ لأن المواطن لا يقتنع بأنّ المساءلة تؤدي لنتائج فعلية.

٢- سيطرة الخطاب الشعبي والمعلومات المضللة، حيث تواجه التربية السياسية تحديًا كبيرًا في عصر الأخبار الكاذبة، فيصعب على المواطن التمييز بين المعلومات الصحيحة والمنحازة، مما يقلل من قدرته على المطالبة بالشفافية.(٣٨)

٣- ضعف المناهج التربوية، في العديد من الدول العربية ما تزال المناهج التعليمية تركز على التلقين، وليس على تدريب الطلاب على التفكير النقدي ومهارات المساءلة.

بعد هذا يمكن القول إن التربية السياسية تمثل حجر الزاوية في ترسيخ ثقافة المساءلة والشفافية داخل المجتمع، فهي تُخرج المواطن من دائرة الحياد والسلبية إلى دائرة الفعل والمشاركة، وتمنحه القدرة على مراقبة السلطة، واستخدام المعلومات العامة، والمطالبة بإصلاحات حقيقية؛ لذلك فإن تطوير مناهج التربية السياسية، ودعم مؤسسات المجتمع المدني، وتجديد الخطاب الإعلامي، تمثل خطوات أساسية لتمكين الشباب من بناء دولة شفافة وخاضعة للمساءلة.

المبحث الثالث: التحديات أمام التربية السياسية في العراق

تُعد التربية السياسية أحد أهم المرتكزات الأساسية لبناء مجتمع واعٍ قادر على ممارسة حقوقه وواجباته السياسية في إطار ديمقراطي، ونتيجة للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مر بها العراق، تعاني التربية السياسية من العديد من التحديات خاصة بعد عام ٢٠٠٣، يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على أبرز هذه التحديات، وتحليل أسبابها، واقتراح حلول ممكنة لتجاوزها.

المطلب الأول: غياب الإرادة السياسية وأثرها على التربية السياسية في العراق

تعتبر التربية السياسية أداة محورية في بناء وعي المواطن وتنمية الحس الوطني وتعزيز قيم الديمقراطية والمشاركة، وفي العراق لا تزال هذه التربية تعاني من تحديات متجذرة، أبرزها غياب الإرادة السياسية الفاعلة لدعمها وتطويرها، إذ يُلاحظ ضعف الاهتمام الرسمي في تعزيز الثقافة السياسية بين الأجيال الشابة، ما يترك فراغًا معرفيًا يؤدي إلى العزوف عن العمل السياسي والمشاركة المجتمعية، ويفتح المجال أمام الأيديولوجيات المتطرفة والممارسات غير الديمقراطية.(٣٩)

تشير الإرادة السياسية إلى التزام صانع القرار بالعمل على تحقيق أهداف معينة من خلال السياسات العامة، بما يشمل تخصيص الموارد، وتعديل التشريعات، وتوفير البيئة المناسبة، وفيما يخص التربية

السياسية، فإن توفر الإرادة السياسية يعني دمجها في المناهج الدراسية، ورعاية الأنشطة الطلابية، وتشجيع الحوار والانفتاح السياسي في المدارس والجامعات(٤٠)

أما مظاهر غياب الإرادة السياسية في العراق، فيمكن إجمالها في:

١ــ إقصاء التربية السياسية من المناهج الرسمية:

لا تحظى موضوعات المواطنة والدستور والتعددية السياسية بحضور كافٍ في المناهج الدراسية، ويغيب جانب التعليم المدني عن المراحل الأساسية والثانوية، مما يضعف من تكوين الوعي السياسي لدى الطالب العراقي(٤١)

٢ــ تسييس العملية التربوية:

أحيانًا تُستخدم العملية التعليمية كأداة لنقل رؤى أيديولوجية معينة، ما يُفقد التربية السياسية حيادها وموضوعيتها، ويُعزز الانقسام بدلاً من بناء روح المواطنة والتعايش(٤٢)

٣ــ ضعف دعم المبادرات الطلابية والسياسية في الجامعات:

يُلاحظ غياب واضح للمبادرات الحكومية الهادفة إلى تشجيع النقاش السياسي الحر والمنظم في الجامعات العراقية، كما تُمنع أحيانًا الأنشطة السياسية بحجة الاستقرار الأمني، ما يُضعف ثقافة المشاركة المدنية لدى الطلبة(٤٣)

٤ــ غياب استراتيجية وطنية للتربية السياسية:

لا توجد رؤية استراتيجية متكاملة على المستوى الحكومي تهدف إلى إدماج التربية السياسية في بناء الإنسان العراقي، وتُغيّب البحوث والدراسات السياسية عن دوائر صنع القرار التربوي(٤٤)

المطلب الثاني: ضعف المناهج التعليمية في العراق

تُعد المناهج الدراسية من أهم مكونات النظام التعليمي، كونها الأداة الأساسية في بناء معرفة الطلبة وتنمية قدراتهم الفكرية والاجتماعية والوطنية، إلا أن النظام التعليمي في العراق يعاني من مشكلات متعددة، من أبرزها ضعف المناهج التعليمية، مما يؤثر سلبًا على جودة التعليم ومخرجاته، ويُعتبر ضعف المناهج عاملًا رئيسيًا في تراجع جودة التعليم مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة، ويعكس عمق الأزمة التربوية التي يعيشها العراق، مما يستدعي الوقوف الجاد على الأسباب ووضع الحلول العلمية.(٤٥)

ومظاهر ضعف المناهج التعليمية تكمن في:

١- الافتقار إلى التحديث والتطوير: إذ تعتمد بعض المناهج على معلومات قديمة وغير محدثة منذ أكثر من عقد من الزمن، مما يجعلها غير ملائمة للعصر الحديث والتطورات العلمية والتقنية المتسارعة،

كما أن العديد من المواضيع الدراسية لا تعكس متغيرات المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣، بما في ذلك التحولات الديمقراطية والتكنولوجية(٤٦)

٢- التركيز على التلقين والحفظ: يهيمن على المناهج أسلوب التلقين، حيث يتم التركيز على حفظ المعلومات دون فهم أو تحليل، وهذا النمط يؤدي إلى إنتاج طلاب غير قادرين على التفكير النقدي أو حل المشكلات، كما يضعف من مهارات الاتصال والعمل الجماعي، وهي مهارات أساسية في القرن الحادي والعشرين(٤٧)

٣- ضعف الارتباط بسوق العمل: تعاني المناهج من انفصال كبير عن واقع سوق العمل ومتطلباته، على سبيل المثال، لا يتم تدريس مهارات عملية أو مهنية حديثة في المدارس الثانوية أو الكليات، ما يؤدي إلى بطالة الخريجين، ويدفع بعضهم للبحث عن فرص عمل في الخارج أو القطاع غير الرسمي(٤٨)

٤- قلة مراعاة الفروق الفردية والثقافية: فقد لا تتناسب المناهج مع تنوع البيئات الاجتماعية والثقافية في العراق، الذي يضم أطيافًا متعددة من المكونات القومية والدينية، كما أن أسلوب عرض المواضيع لا يراعي الفروق الفردية بين المتعلمين، مما يؤثر في استيعاب الطلبة ويؤدي إلى ارتفاع نسب التسرب المدرسي(٤٩)

٥- تداخل المحتوى وتكراره: تحتوي بعض الكتب على مواضيع متكررة بين المراحل الدراسية المختلفة، دون تطوير في العمق أو التحليل، ما يُشعر الطلبة بالملل ويفقدهم الحافز للتعلم، كما توجد فجوات معرفية واضحة بين بعض المواد، مثل ضعف الربط بين المواد العلمية والإنسانية(٥٠)

المطلب الثالث: سيطرة الخطاب التلقيني كأحد أهم التحديات أمام التربية السياسية في العراق

تُعد التربية السياسية من الركائز الأساسية لبناء المجتمع الديمقراطي، إذ تهدف إلى تنمية وعي المواطن السياسي وتعزيز مشاركته في الحياة العامة، وترسيخ قيم الحوار والانفتاح والتسامح، إلا أن هذه الأهداف تواجه في العراق عقبات عديدة، من أبرزها سيطرة الخطاب التلقيني في المؤسسات التعليمية، وهو خطاب يُقصي التفكير النقدي، ويُعلّي من شأن الحفظ والتلقين على حساب النقاش والتحليل، ينعكس هذا الواقع سلبًا على قدرة الطالب العراقي على فهم محيطه السياسي والاجتماعي والمشاركة فيه بوعي واستقلالية.

فالخطاب التلقيني هو أسلوب تعليمي يُركّز على تقديم المعلومات الجاهزة للطالب دون منحه فرصة التفاعل أو التفكير أو طرح الأسئلة، ويتسم هذا الخطاب بالجمود، ويكرّس دور المعلم كمرسل أحادي الاتجاه، مقابل دور سلبي للمتعلم كمستقبل فقط، وفي السياق السياسي، يُفضي هذا النمط إلى تكوين وعي

محدود ومشوّه، لا يساعد على بناء شخصية مواطن فاعل في مجتمعه، "الخطاب التلقيني يعطل عملية تكوين الذات السياسية الناقدة، لأنه يمنع الطالب من اختبار الأفكار ومناقشتها"[٥١]

أما تجليات الخطاب التلقيني في النظام التربوي العراقي، فهي:

١- مناهج تعليمية تقليدية ومغلقة:

إذ ما تزال المناهج الدراسية في العراق تُركّز على حفظ المعلومات التاريخية والسياسية دون ربطها بالواقع أو بالسياقات الاجتماعية الراهنة، وغالبًا ما يتم التعامل مع المفاهيم السياسية بأسلوب اختزالي لا يسمح بتحليلها أو نقدها[٥٢]

٢- دور المعلم كمصدر أوحد للمعرفة:

في ظل غياب تدريب تربوي كافٍ، يعتمد المعلمون في الغالب على الأسلوب التلقيني لتسليم المادة الدراسية، مما يُفقد الطالب القدرة على التفاعل أو التفكير النقدي، وهو ما يُلاحظ خاصة في مواد الاجتماعيات والتربية الوطنية[٥٣]

٣- الاعتماد على الامتحانات التي تقيس الحفظ فقط:

يتسم نظام التقييم في المدارس والجامعات العراقية بالتركيز على استذكار المعلومات بدلاً من التحليل أو النقد، ما يدفع الطلاب إلى حفظ ما يُملى عليهم دون فهم أو ربط بالواقع السياسي والاجتماعي.

٤- التخوف من فتح النقاش السياسي داخل الفصول الدراسية:

يرى بعض الإداريين والمعلمين أن تناول القضايا السياسية في الصفوف قد يُسبب التوتر أو يُستغل سياسيًا، ما يدفعهم إلى تجنّب أي نقاش سياسي داخل المؤسسة التربوية، وهذا يُفرغ التربية السياسية من مضمونها الحقيقي[٥٤]

الخاتمة:

إنَّ الذي ينبغي إدراكه بعمق أنه لا تنمية في بلد من دون إصلاح السياسة التعليمية والتربوية أولاً بحيث يتم إعداد الفرد بشكل حقيقي لمواجهة التحديات سواء أكان إعداداً تكنلوجياً أم إعداداً ديمقراطياً بغرس مبادئ التسامح والتفكير النقدي البنَّاء والخلَّاق، وإن تحديد النظام التعليمي والتربوي أمر لا بد منه من أجل بناء تجربة تنموية تؤدي لازدهار بلد ناجح ومتطور في ميادين التعليم والتكنلوجيا والاتصال وجميع أوجه النشاط الإنساني.

التوصيات:

- إصدار تشريعات ملزمة تفرض إدراج التربية السياسية في جميع المراحل الدراسية، يجب أن يتضمن القانون إطارًا عامًا لمبادئ التربية السياسية، ويحدد الجهات المسؤولة عن التنفيذ.
- تخصيص موازنات واضحة لبرامج التربية السياسية ضمن ميزانية وزارة التربية، ويمكن الاستفادة من دعم منظمات دولية مهتمة بالتعليم الديمقراطي.
- تدريب المعلمين على مفاهيم التربية السياسية بشكل حيادي وعلمي، وذلك من خلال ورش عمل، ودورات تدريبية، ومناهج تأهيلية تراعي التعددية وحقوق الإنسان.
- إشراك منظمات المجتمع المدني في تطوير وتقييم برامج التثقيف السياسي داخل المدارس، فهذه المنظمات تملك الخبرة في العمل الميداني والتثقيف المجتمعي.
- الرقابة البرلمانية على أداء وزارة التربية في هذا المجال. من خلال لجان التعليم ولجان حقوق الإنسان.
- إن غياب الإرادة السياسية في العراق لا يمثل فقط تقصيرًا إداريًا، بل هو تعطيل لمشروع بناء وعي سياسي جمعي يُمكن أن يساهم في إصلاح النظام الديمقراطي وتقوية مؤسسات الدولة، ولعل أولى خطوات الإصلاح تبدأ من المدرسة، ومن هنا يجب أن تتحول التربية السياسية من شعار إلى سياسة حكومية فعلية، تعزيز هذه التربية يعني تمكين الشباب، وترسيخ قيم الديمقراطية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الهوامش

١- رضا محمد هلال، التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربي نموذج: البحرين، الاردن، الكويت، العراق، مصر، معهد البحرين للتنمية السياسية، المنامة، ٢٠١٤، ص١٥.

٢- إبراهيم عبد الحليم ابو المعاطي، متطلبات التربية السياسية لطلاب جامعة بورسعيد في ضوء متغيرات المجتمع المصري المعاصر، رسالة ماجستير منشورة، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، العدد الرابع عشر،٢٠١٣، ص٧٧٢.

٣- سوسن رسلان، مصادر التنشئة السياسية للطفل، مرصد نساء سوريا https://nesasysy.wordpress.com .

٤- أ. د. صلاح حسن، أثر التنشئة السياسية في الانتماءات الحزبية، بحث منشور في مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد٣٣، المجلد التاسع، ٢٠٢٠.

٥- سوسن أرسلان، مظاهر التنشئة السياسية للطفل، مصدر سبق ذكره.

٦- هناء عبد المنعم عطية، دور الجهاز التربوي في التنشئة السياسية لطفل الروضة وعلاقته بتأصيل ثقافة حقوقه في المجتمع العربي، دراسة منشورة في المجلة العلمية لكلية رياض الاطفال، جامعة المنصورة، العدد الأول، المجلد الثاني، ٢٠١٥، ص٤٦٩.

٧- رضا محمد هلال، التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربي نموذج: البحرين، الاردن، الكويت، العراق، مصر، مصدر سبق ذكره، ص١٥.

٨- المصدر نفسه، ص١٥.
٩- المصدر نفسه، ص١٥.
١٠- هناء عبد المنعم عطية، دور الجهاز التربوي في التنشئة السياسية لطفل الروضة وعلاقته بتأصيل ثقافة حقوقه في المجتمع العربي، مصدر سبق ذكره.
١١- نفس المصدر نفسه، الصفحة نفسها.
١٢- ضياء ضاحي المكوطر، التنمية المستدامة: المفهوم- القياس- المستقبل، بحث مقدم إلى المعهد العالي للدراسات الدولية في المؤتمر السنوي الثاني، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٢، ص٢.
١٣- سالي سعد محمد، د. طيف مكي عبد الخالق، انعكاسات التنمية المستدامه على واقع السياسة التعليمية في العراق، التعليم الجامعي انموذجاً، بحث منشور في موقع المركز الاقليمي العربي، فبراير ٢٠٢١، ص١٢.
١٤- د. صباح شجراوي وآخرون، دور التنمية المستدامة في التنشئة الاجتماعية ورعاية الطفل في المدارس الابتدائية من وجهة نظر المعلمين في منطقة حائل، بحث منشور في مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، العدد ١٧٦، ج٢، ديسمبر٢٠١٧.
١٥- فوزية خدا كرم عزيز، التنمية المستقلة في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٣، ص١٧.
١٦- جمعية الاختصاصيين العراقية، تقرير التنمية البشرية في العراق، بغداد،١٩٩٥، ص٥.
١٧- عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد٣ ،١٩٩٨، ص٢٣١.
١٨- المصدر نفسه، ص٢٣٩.
١٩- د. فرزدق علي التميمي، التنمية المدرسية وأزماتها في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ط١، مركز الرافدين للحوار، بيروت،٢٠١٠، ص٢٠.
٢٠- المصدر نفسه، ص٢٥.
٢١- د. فرزدق علي التميمي، التنمية المدرسية وأزماتها في العراق بعد عام ٢٠٠٣، مصدر سبق ذكره.
٢٢- المصدر نفسه.
٢٣- المصدر نفسه.
٢٤- د. صباح شجراوي وآخرون، دور التنمية المستدامة في التنشئة الاجتماعية ورعاية الطفل في المدارس الابتدائية من وجهة نظر المعلمين في منطقة حائل، مصدر سبق ذكره.
٢٥- المصدر نفسه.

26- Dahl, Robert. Democracy and Its Critics, Yale University Press, 1989, p45.
27- Norbert Elias, The Civilizing Process, Wiley-Blackwell, 2000, p89.
28- World Bank Report, Civic Engagement and Democratic Governance, 2016, p28.
29- Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies, Yale University Press, 1968, p39.
30- Thomas Bateman, Citizen Participation and Democratic Theory, Palgrave Macmillan, 2012, p60.
31- Philippe Schmitter, What Democracy Is... and Is Not, Journal of Democracy, 1991, p35, p88.
32- Transparency International. (2021). What is corruption? Retrieved from: https://www.transparency.org,

33- UNDP. (2014). Fighting Corruption through Civic Education. United Nations Development Programme.

34- World Bank. (2007). Accountability and Transparency in Governance.

35- Political Ethics Journal, Vol. 22, 2019, "Political Education and Integrity among University Students".

36- Harvard Kennedy School. (2015). Civic Engagement and Anti-Corruption Outcome, p56.

٣٧- اليونسكو. التربية المدنية في العالم العربي: تحديات وآفاق، باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠٢١، ص٣٤.

٣٨- مروان صبري، الإرادة السياسية والتنمية التعليمية في العراق، مجلة السياسة والتربية، جامعة بغداد، العدد ١٢، ٢٠٢١، ص٢.

٣٩- وزارة التربية العراقية، تقرير تقييم المناهج الدراسية، بغداد: وزارة التربية، ٢٠٢٢.

٤٠- كاظم علي، التعليم والانقسام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣، المجلة العراقية للعلوم السياسية، ٢٠٢٠، ص٧٦.

٤١- المركز العراقي للديمقراطية، دور الجامعات في تعزيز المشاركة السياسية للشباب، بغداد، ٢٠١٩، ص٥٥.

٤٢- لجنة التربية النيابية، استراتيجية تطوير التعليم السياسي في العراق، بغداد: مجلس النواب العراقي، ٢٠٢١.

٤٣- اليونسكو، واقع التعليم في العراق: تقرير قطاع التعليم، باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠٢١.

٤٤- وزارة التربية العراقية، خطة تطوير المناهج الدراسية في العراق، بغداد: وزارة التربية، ٢٠٢٢.

٤٥- سعاد حسين، مظاهر أزمة التعليم في العراق، مجلة التربية المعاصرة، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.

٤٦- جاسم عبد الله، إصلاح التعليم في العراق: رؤية مستقبلية، بيروت: مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠١٨، ص٢٥.

٤٧- سعاد حسين، مظاهر أزمة التعليم في العراق، مجلة التربية المعاصرة، جامعة بغداد، مصدر سبق ذكره، ص٧٦.

٤٨- وزارة التربية العراقية، خطة تطوير المناهج الدراسية في العراق، بغداد: وزارة التربية، ٢٠٢٢.

٤٩- سعد الخفاجي، الدعاية السياسية وتأثيرها على التعليم، مجلة السياسة والمجتمع، العدد ٤، ٢٠١٩، ص١٣.

٥٠- وزارة التربية العراقية، تحليل المناهج الدراسية من منظور الحياد السياسي، بغداد: وزارة التربية، ٢٠٢١.

٥١- علي صادق، نحو تربية سياسية نقدية: قراءة في واقع التعليم في العراق، مجلة العلوم الاجتماعية والسياسية، جامعة الكوفة، العدد ١١، ٢٠٢٢.

٥٢- اليونسكو، إصلاح التعليم في الدول العربية: التربية على المواطنة، باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ص٢٠.

٥٣- وزارة التربية العراقية، تقرير تحليل المناهج التعليمية، بغداد: وزارة التربية، ٢٠٢٠.

٥٤- علي صادق، نحو تربية سياسية نقدية: قراءة في واقع التعليم في العراق، مصدر سبق ذكره.

قائمة المصادر

١- إبراهيم عبد الحليم أبو المعاطي، متطلبات التربية السياسية لطلاب جامعة بورسعيد في ضوء متغيرات المجتمع المصري المعاصر، رسالة ماجستير منشورة، مجلة كلية التربية، جامعة بورسعيد، العدد الرابع عشر،٢٠١٣.

٢- الأمم المتحدة (UNDP)، التعليم والمواطنة في العراق: تقييم الواقع والتحديات، نيويورك، ٢٠٢١.

٣- المركز العراقي للديمقراطية، دور الجامعات في تعزيز المشاركة السياسية للشباب، بغداد، ٢٠٢١.

٤- المركز العراقي للديمقراطية، تحديات بناء وعي سياسي لدى الشباب، بغداد، ٢٠٢١.

٥- اليونسكو، واقع التعليم في العراق: تقرير قطاع التعليم، باريس: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠٢١.

٦- اليونسكو، إصلاح التعليم في الدول العربية: التربية على المواطنة، باريس، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ٢٠١٩.
٧- رضا محمد هلال، التعليم والتنشئة السياسية في العالم العربي نموذج: البحرين، الاردن، الكويت، العراق، مصر، معهد البحرين للتنمية السياسية، المنامة، ٢٠١٤.
٨- سعد الخفاجي، "الدعاية السياسية وتأثيرها على التعليم."، بحث منشور، مجلة السياسة والمجتمع، العدد ٤، ٢٠١٩.
٩- سعاد حسين، مظاهر أزمة التعليم في العراق، مجلة التربية المعاصرة، جامعة بغداد، ٢٠٢٠.
١٠- سالي سعد محمد، د. طيف مكي عبد الخالق، انعكاسات التنمية المستدامة على واقع السياسة التعليمية في العراق، التعليم الجامعي انموذجاً، بحث منشور في موقع المركز الديمقراطي العربي، فبراير ٢٠٢١.
١١- سوسن رسلان، مصادر التنشئة السياسية للطفل، مرصد نساء سوريا https://nesasysy.wordpress.com.
١٢- صباح شجراوي وآخرون، دور التنمية المستدامة في التنشئة الاجتماعية ورعاية الطفل في المدارس الابتدائية من وجهة نظر المعلمين في منطقة حائل، بحث منشور في مجلة كلية التربية، جامعة الازهر، العدد١٧٦، الجزء الثاني، ديسمبر ٢٠١٧.
١٣- صلاح حسن، أثر التنشئة السياسية في الانتماءات الحزبية، بحث منشور في مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، العدد ٣٣، المجلد التاسع، ٢٠٢٠.
١٤- علي صادق، نحو تربية سياسية نقدية: قراءة في واقع التعليم في العراق، بحث منشور، مجلة العلوم الاجتماعية والسياسية، جامعة الكوفة، العدد ١١، ٢٠٢٢.
١٥- فرزدق علي التميمي، التنمية المدرسية وأزماتها في العراق بعد عام ٢٠٠٣، ط١، مركز الرافدين للحوار، بيروت، ٢٠١٠.
١٦- كاظم علي، التعليم والانقسام السياسي في العراق بعد ٢٠٠٣، بحث منشور المجلة العراقية للعلوم السياسية، ٢٠٢٠.
١٧- لجنة التربية النيابية، استراتيجية تطوير التعليم السياسي في العراق، بغداد: مجلس النواب العراقي، ٢٠٢١.
١٨- منير فاضل، أثر الخطاب التلقيني في المؤسسات التعليمية العراقية، بحث منشور، المجلة العراقية للعلوم التربوية، العدد ٥، ٢٠٢١.
١٩- مروان صبري، الإرادة السياسية والتنمية التعليمية في العراق، بحث منشور، مجلة السياسة والتربية، جامعة بغداد، العدد ١٢، ٢٠٢١.
٢٠- مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية، واقع التعليم في العراق: التحديات والتوصيات، بغداد، ٢٠٢٢.
٢١- هناء عبد المنعم عطية، دور الجهاز التربوي في التنشئة السياسية لطفل الروضة وعلاقته بتأصيل ثقافة حقوقه في المجتمع العربي، دراسة منشورة في المجلة العلمية لكلية رياض الاطفال، جامعة المنصورة، العدد الأول، المجلد الثاني ٢٠١٥.
٢٢- وزارة التربية العراقية، تقرير تقييم المناهج الدراسية، بغداد: وزارة التربية، ٢٠٢٢.
٢٣- وزارة التربية العراقية، تحليل محتوى مناهج التربية الوطنية في العراق، بغداد: وزارة التربية، ٢٠٢٠.
٢٤- وزارة التربية العراقية، خطة تطوير المناهج الدراسية في ضوء مفاهيم المواطنة والديمقراطية، بغداد: وزارة التربية، ٢٠٢٢.
٢٥- وزارة التربية العراقية، خطة تطوير المناهج الدراسية في العراق، بغداد: وزارة التربية، ٢٠٢٢.
٢٦- وزارة التربية العراقية، تحليل المناهج الدراسية من منظور الحياد السياسي، بغداد: وزارة التربية، ٢٠٢١.

المصادر الأجنبية:

1- Dahl, Robert. Democracy and Its Critics, Yale University Press, 1989 .
2- Department of Local Government, South Africa. Civic Education and Political Participation, 2004.
3-Harvard Kennedy School. (2015). Civic Engagement and Anti-Corruption Outcomes.

4-Norbert Elias, The Civilizing Process, Wiley-Blackwell, 2000.
5-Political Ethics Journal, Vol. 22, 2019, "Political Education and Integrity among University Students".
6-Philippe Schmitter, What Democracy Is... and Is Not, Journal of Democracy, 1991.
7-Samuel P. Huntington, Political Order in Changing Societies, Yale University Press, 1968 .
8-Thomas Bateman, Citizen Participation and Democratic Theory, Palgrave Macmillan, 2012 .
9-Transparency International. (2021). What is corruption? Retrieved from: https://www.transparency.org
10-UNDP. (2014). Fighting Corruption through Civic Education. United Nations Development Programme .
11-World Bank. (2007). Accountability and Transparency in Governance
12-World Bank Report, Civic Engagement and Democratic Governance, 2016.